

لنقابة دائمة لحقوق المحامين



المحامي أديب الياس زخور

مرشح لعضوية مجلس نقابة المحامين
دورة تشرين الثاني ٢٠٢٦

أتوجه إلى زميلاتي وزملائي.

لأعرض باختصار ما أنجزته على صعيد مهنة المحاماة، وما هي رؤيتي المستقبلية لترشحي لعضوية مجلس نقابة المحامين في بيروت. فالمرحلة تتطلب الجراءة والحكمة في مواجهة المشاكل العالقة، وإيجاد الحلول القانونية والعملية التي تخدم المحامين وعائلاتهم والنقابة، سواء في معالجة المشاكل اليومية أو على صعيد التشريع، من خلال إبداء الرأي القانوني الصائب والمساهمة في تصويب القوانين.

كما ألتزم بالوقوف إلى جانب الزملاء أثناء ممارستهم مهنتهم، وتسهيل أداء رسالتهم، ولن أتناهوا في معالجة أي مشكلة تواجههم، بكل تفاصيلها، والسهر على إيجاد الحلول المناسبة لها وتحقيقها. وذلك بهدف إعادة الثقة بدولة المؤسسات والقانون، وفي طليعتها نقابة الحريات وأمّ النقابات: نقابة المحامين.

زميلكم المحامي أديب زخور

أولاً: نبذة عن المسيرة المهنية والعلمية

- من مواليد الأشرفية، 1967.
- منتسب إلى نقابة المحامين في بيروت منذ عام 1993، ومسجل على الجدول العام منذ عام 1996.
- إجازة في الحقوق، القانون المدني من جامعة الحكمة.
- إجازة في اللاهوت من الجامعة الأنطونية والجامعة اليسوعية.
- إجازة في القانون الكنسي من جامعة الحكمة والجامعة الحبرية اللاترانية.
- شارك في معظم لجان نقابة المحامين في بيروت.
- ألقى محاضرات عديدة في نقابتي بيروت وطرابلس وفي لبنان والخارج.
- أصدرت عدداً من المؤلفات والدراسات القانونية، منها:
 - موسوعة الوضع القانوني للأجانب في ضوء القانون والاجتهاد والفقه اللبناني والدولي.
 - حقوق جديدة للمحامين في الدعاوى الزوجية بالعربية والفرنسية.
 - تحقيق دولي: السلطة الكنسية وظهورات الغدراء في مديوغوريه بالعربية والفرنسية والإنكليزية، وقد تمّ طباعته عامي 2008 و2012، وأعدّ حالياً الجزء الثاني منه بعد التطورات الكنسية الأخيرة.
- نشرت مئات المقالات والدراسات القانونية في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية، تناولت فيها قضايا قانونية ومهنية وتشريعية، واقتُرحت حلولاً لها، ومنها قانون الإجراءات، والمادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتنظيم مهنة المحاماة والعلاقة مع القضاء، وحقوق المودعين، والتحقيقات في انفجار مرفأ بيروت، ومشاريع قوانين عديدة.
- أعددت وقدمت برامج تلفزيونية قانونية في عامي 2007 و2013 عبر تلفزيون تيلي لوميار، استضافت فيها قضاة ومحامين متخصصين، وتناولت قضايا قانونية واجتماعية ووطنية.

ثانياً: المشروع النقابي

ما تمّ إنجازه والرؤية المستقبلية

2- الحفاظ على كرامة المحامي أمام القضاء والمؤسسات الرسمية وتأمين معاش تقاعدي لائق

- العمل على تعزيز العلاقة القائمة على الاحترام المتبادل بين المحامين والقضاء، وتنظيم مواعيد الجلسات والتحقيقات بما يحترم وقت المحامي، والالتزام بالمواعيد المحددة لتبادل اللوائح وتسريع الفصل في الدعاوى.
- التشدد في مكافحة السماسرة داخل قصور العدل.
- تسهيل عمل المحامين في جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، ولا سيما أمانات السجل العقاري ووزارة المالية، وتأمين مسار خاص للمحامين، تطبيقاً للتعاميم والمذكرات الرسمية المتعلقة بتسهيل معاملاتهم وإبلائها الجدية والإهتمام.

- العمل على تعزيز حماية المحامي أثناء ممارسة مهنته، ولا سيما في الضابطة العدلية والأجهزة الأمنية، استنادًا إلى المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية والحصانات والضمانات المقررة للمحامي.
- كنت قد تقدمت بمراجعة أمام مجلس شوري الدولة أدت إلى صدور القرار النهائي بتاريخ 2014/4/1 بإبطال القرار الذي كان يحول دون دخولي إلى مباني الأمن العام ومكاتبها وحضوري التحقيقات وممارسة مهنتي، مع الحكم بالتعويض، بما أسهم في تكريس حقوق المحامين في هذا المجال.
- متابعة العمل على تطوير العلاقة بين النقابة والأجهزة الأمنية والإدارات الرسمية بما يحفظ حقوق المحامي ويسهل ممارسته لمهنته.
- السعي إلى تأمين معاش تقاعدي لانق يحفظ للمحامي كرامته ويؤمن له ولعائلته حياة أكثر أمانًا.

2- حماية حقوق المحامين وأتعابهم

- التشدد في تطبيق المادتين 62 و63 من قانون تنظيم مهنة المحاماة بما يحفظ حقوق المحامين، وتأمين الوكالات السنوية للمحامين، مع نشر دراسة قانونية تفصيلية حول كيفية تطبيقهما.
- العمل على حماية أتعاب المحامين وتعزيز تسجيل الوكالات وتسديد الرسوم المستحقة للنقابة، بما يحقق مصلحة المحامي وصندوق النقابة في أن واحد.
- السعي إلى إيجاد آليات تضمن استفادة المحامي من جزء من الرسوم المتأتية عن الوكالات المسجلة، بما يشجع على التسجيل ويحفظ حقوق النقابة والمحامين.

3- الرقابة المالية والإدارية والتحول الرقمي

- إعادة النظر في النفقات الكبيرة المرتبطة بمجلة العدل، ودراسة اعتماد النشر الإلكتروني والوسائل الرقمية بما يخفف الأعباء ويحقق مردودًا للنقابة.
- تعزيز الرقابة على العقود والمشتريات والنفقات وأعمال الترميم والصيانة في مختلف مراكز النقابة، ووضع آليات واضحة للمتابعة والشفافية.
- تطوير التحول الرقمي ومكننة المعاملات الإدارية لتسهيل معاملات المحامين وتوفير الوقت والكلفة وتعزيز الشفافية.

4- التأمين الصحي والخدمات الاجتماعية

- العمل على تأمين تغطية صحية واستشفائية شاملة وعادلة للمحامي، بما يشمل الاستشفاء والفحوصات والعمليات، والحد من الاستثناءات التي تحرم المحامي من التغطية عند حاجته إليها.
- تعزيز اللامركزية الصحية وإنشاء أو تطوير المستوصفات والخدمات الصحية في المناطق ومراكز النقابة.

- تابعتُ ملف التأمين الصحي بصورة مستمرة، وناقشتُ تفاصيله في الجمعيات العامة، وقدمتُ مذكرات خطية ودراسات حول واقع التأمين ومسؤوليات الأطراف والخسائر التي تتحملها النقابة والمحامون، بعد دراسة العقود والوقائع ذات الصلة.

5- المحافظة على أموال النقابة وتأمين تقديمات للمحامين

- السعي، بالتعاون مع مجلس النقابة والجهات المعنية، إلى تأمين قروض ميسرة للمحامين بضمانات مناسبة تحفظ حقوق النقابة والمصارف والمحامين.
- العمل على تأمين تقديمات وخدمات اجتماعية ومهنية أفضل للمحامين وعائلاتهم.
- دعم المحامين في المناطق وتسهيل مشاركتهم في الاستحقاقات النقابية، وتعزيز الخدمات النقابية اللامركزية.
- السعي إلى عقد اتفاقيات وتعاون مع الجهات المختصة لتوسيع فرص عمل المحامين خارج لبنان، والاستفادة من العلاقات المهنية والقانونية الدولية.
- العمل على تخفيض كلفة الخدمات المقدمة في مطعم بيت المحامي بما يراعي الأوضاع الاقتصادية.

6- المحافظة على إيرادات النقابة من كتاب العدل وأمناء السجل العقاري

- متابعة المطالبة بحماية إيرادات النقابة الناتجة عن المعاملات لدى كتاب العدل وأمناء السجل العقاري، والتشدد في تطبيق القرارات المتعلقة بها.
- متابعة تحصيل النسب والرسوم المستحقة للنقابة بصورة منتظمة ومباشرة، وفق الأصول، ومنع ضياع أي حق مالي يعود إليها.
- العمل على إعادة تقدير المبالغ المستحقة وتحصيلها عند الاقتضاء، وتأمين آلية واضحة ومباشرة لتحويلها إلى النقابة.

كلمة ختامية

سأضع بين أيدي الزملاء، عند الحاجة، الدراسات والمذكرات القانونية التفصيلية التي أعدتها حول مختلف هذه الملفات، ولا سيما ما يتعلق بحقوق المحامين، والتأمين الصحي، والرقابة المالية، وتطبيق المواد 62 و63، وحماية أموال النقابة وإيراداتها.

أملاً الحصول على ثقتكم الغالية.

نزيلكم
المحامي أديب زخور